بعض هذه الافعال الشك مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد دون
الشك وكانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل اليقين ظننت جعله الرضي للظن
في الظاهر مع مجيئه في بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل الظن واليقين
وحسب وخلت جعلهما الرضي الظن فقط كهو وفي التسهيل الظن واليقين وزعمت
جعله التسهيل الظن فقط والرضي للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى
علم نحو زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في التحقيق قال الشيخ الله يوني القاسم
زعما وعلمت وهو اليقين اتفاقا ورايت جعله التسهيل الظن واليقين كليهما
والرضي للاعتقاد الجازم سواء طابق او لا ووجدت جعله التسهيل اليقين
والرضي بمعنى اصاب الشيء على صفة وقال بعض اهل العلم قال بعضهم يجوز ان تدخل على
الجملة الاسمية ولا يقع بعدها الفعلية الا نادرا فيفصل ضمير شان ليصير اسمية الى
اذا علقت جاز دخولها على الفعلية كقولك علمت بمن تمر وعلمت اي يوم سرت
وايهم رايت لبيان ما هي عنه اي لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة
معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني
تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة
لها وقيل المعنى لبيان ما هي اي تلك الجملة ناشئة عنه اي الاخبار لها ناشئة
عنه من العلم والظن والاعتقاد فتنصب الجزءين لان المفعول به مضمون الجملة
الحاصلة من الجزءين فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي فاجري اعرابه
عليهما نفيا للتحكم ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر ولا يحذف ولو
قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لا هو المفعول الحقيقي
فحذف احدهما بمنزلة حذف الكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع
وان ندر لما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين

عين

عين بخلاف باب اعطيت انما قال ذلك التنبيه على انها خاصة لهذه الافعال
بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول لا مطلقا فانه يجري في كل ما كان
مفعوله الثاني غير الاول سواء كان امرا من المذكورات او غيره من افعال
القلوب او غيرها صرح به التسهيل واما حذف مفعوليهما معا فغير مقيد فلا باس
به لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اي يظن تحققه قال ابي
كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب قال الرضي وكثير وهو لا يجوز
حذف مفعوليها نسيا لانه لا فايدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا يقول
ظننت او علمت اذ كل احد يعلم انه لا يخلو انسان عن ظن او علم بخلاف باب
اعطيت لانك تقول فلان يعطي فهذا ايضا من خصائصها هذا وفيه نظر
اما اولا فلان قولنا يعطي يراد كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو في
اعطاء شيء وفلان يعلم بهذا المعنى مفيد اي كثير العلم على انه لا ينحصر الفايدة
في ذكر المفعولين بل يصح ان يحصل فايدة معتد بها فيما اخر فيقال علمت الان
او ظننت الان فيعلم حدوث علم او ظن في الان او تقول علمت علما نافعا او ظننت
ظن السوء الى غير ذلك ومنها اي من خصائصها جواز الالغاء الظاهر ان المراد
بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع فلا بد من قيود ليتم القاعدة وهو ان
يكون المتاخر مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط فيه او تاخر عنه قابلا
للعمل فيه لئلا ينتقض بنحو زيد ظني قايم غالبا وزيد قايم ظني غالبا اذ المعنى
ظني زيدا قايما غالب لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه وبنحو ان
زيدا اظن قايم وسوف اظن يضرب زيد وجاءني زيد واحسب عمرو فان الالغاء
واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب البصري ان الالغاء في ضرب
احسب زيد غير واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل مما في بعض الشروح
ان المراد التوسط بين مفعوليها ليخرج عنه ضرب احسب زيد لان الالغاء فيه
متعين قلت التصحيح على انه ينتقض بمعنى يظن زيد قايما اي فيما توسط بين

Copyright © King Saud University